

ان يكون واضحا واسطة فان قلت الحاصل الاعمى انه ينبغي ان يكون
الامر بالمعنى لان فهم الجزء سابق على فهم الكل المزمع به الانسان او لا
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فثبات الانسان والحيوان في الدلالة على
الجسم لان المضمون منهما اولاهما والجسم وليس كذلك ان قيل الاعتراض انه
ينبغي ان تكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه
لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه
اوضح من ذلك الشئ لاننا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة
الشئ اوضح من الدلالة المطابقة لان الدلالة المطابقة شئ اخر
فثباته على ان يكون الامر بالمعنى اوضح مما ثبتت المطالب ولا يقرب فلا
طائل ختمه ولا خصصه بالاشكال بيانه التعريف لانه لا يطرد والعرف
بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم نحو ان تكون فهم اللازم هو فهم
فهم اللازم اللازم هو اطول على الامر بالمعنى وهو ان دلالة الشئ
الذي ذلك المعنى جزء من فهمه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ
فالمضمون من الانسان اولاهما الجسم ثم الانسان ثم الحيوان والحاصل هو
اعتبار حال التركيب وحاصل العرف اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب
فهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس امرهم وكعب يقين
قولهم فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فكيف فهم جزء الجزء سابقا
عليه يرتب فتكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالة على الجزء اياه
ويصح ان يرادوا الجزء ما يحتمل جزء الجزء وبالكل ما يحتمل الجزء بالنسبة الى
جزء الجزء لان كل بالنسبة اليه ففهم الجزء سابق على فهم الكل
ولكن المراد من التحليل وتوابعه ان من مقام بيان ثبات الامر بالمعنى
ان دلالة العقلية تركب اوضح من قولهم ولكن المراد هو ان انتقال الذهب
والنيل على ذلك ما من الفتح من ان يراد المعنى على صورته فتكون دلالات
الامر بالدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقته بينهما
ولما كان معنى الانتقال هو ذلك شارح المطالع وهذا القول الان في اهل
المراد هو فهمه وبالشيء الذي من الفتح هو انتقال اهل الفتح الا في اهل
اهل الفتحان ينشأ عن ما اعتقد به السيد على جواب التمسك وتوافق صاحب
الاول

الاول السيد من ذلك من ثلاثة اوجه تراجمه انتقال الذهب الى الجزء اي
المراد منه اللفظ اذ المعنى عند اهل هذا الفن انما هو المراد لا التزم مطلقا
كذا ان يخطى سم بعد فهم الكل اي لا على انه مقصود منه اللفظ وكثيرا لا يوضع
لمراد على الجواب من ان لا يمكن فهم الجزء وملاحظة فهم الكل لا يفسد
الجزء وملاحظة فهم الكل سابقا له ان يخطى التزم بالمال اي على طريق الاحتمال
لا التمسك اذ يخطى بالمال مفصلا بوجه الفتح نحو ان يخطى بالمال اي على طريق الاحتمال
نحو اللفظ المراد به الاشارة بجملة ثبات الانتقال من ثبات الى ان يفسد
انتقال من تعريف البيان وحققت التعريف ان تعين ما يثبت عند من الفتح
وفاتق قديان لا يوصفان ما يوصفان في كل من الحيز والكتابة احدهما
قديان اصطلاح التماثل حتى لا يفتقد تعريف الكتابة للفظ استعمل فيهما
وضع لفظ اصطلاح التماثل وهو من ما وضع لفظ اصطلاح اخر فان لا يفتقد
هنا ويرتبه على عدم ارادة ذلك الموضوع له وحققت في الحيز للفظ مشترك
بينه لازم ولا يزم فانه يصدق عليه اذا استعمل من احد من جهة اللفظ
المراد به لازم وضع له من جهة ارادة ما وضع له ويمكن ان يوضع ان
المراد للفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وان يوصف
قديان على وجه يصح للادخل في فهمه كما ذكره راب ارادة اللفظ فانه لا يصح
مع التزم بغيره فهو عطف واللفظ المراد به لازم ما وضع له لم يفتقد
فيهما واللفظ المراد به لازم ما وضع له في اخر من على الانسان سموا واللفظ
المراد به المشرع مع عدم اعادة قوله في معنى المشرع به فان ذلك عطف لا يبعد
منه الحيز ولا الكتابة اذ طول ولتساوي في اللفظ المراد به لازم ما وضع
له في ان اللفظ المراد به ذلك اما حيزا واما كتابة كل بيان وقد حقت
التم من في التسمية وعينه ان دلالة الحيز على معنى الحيز من معانيه
فيما هو قولهم السابقة ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها تختلف وتضيق
وخصا وقد استعملنا الكلام من ذلك وان الفتح حقيقة ان هذا في الدلائل
احد اوجه فهم الجزء والدلائل وان لم يكن ناسدا من فهمه فهم الكل والملازم
عند سماع اللفظ فقد حقت في الحيز والكتابة الدلالات العقلية
وان لم يكن الكلام على هذا الذي هو في اوجه ما قد صفاه ومن قد
صاحبه قول المراد به لازم ما وضع له من جهة احد ما ياتي من قوله فان قصد
في التلاوة يعلم ان المعنى من هذا الفتح ليس الا المعنى المراد به غيره

ان يكون واضحا واسطة فان قلت الحاصل الاعمى انه ينبغي ان يكون الامر بالمعنى لان فهم الجزء سابق على فهم الكل المزمع به الانسان او لا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فثبات الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المضمون منهما اولاهما والجسم وليس كذلك ان قيل الاعتراض انه ينبغي ان تكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من ذلك الشئ لاننا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة الشئ اوضح من الدلالة المطابقة لان الدلالة المطابقة شئ اخر فثباته على ان يكون الامر بالمعنى اوضح مما ثبتت المطالب ولا يقرب فلا طائل ختمه ولا خصصه بالاشكال بيانه التعريف لانه لا يطرد والعرف بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم نحو ان تكون فهم اللازم هو فهم فهم اللازم اللازم هو اطول على الامر بالمعنى وهو ان دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من فهمه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ فالمضمون من الانسان اولاهما الجسم ثم الانسان ثم الحيوان والحاصل هو اعتبار حال التركيب وحاصل العرف اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب فهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس امرهم وكعب يقين قولهم فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فكيف فهم جزء الجزء سابقا عليه يرتب فتكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالة على الجزء اياه ويصح ان يرادوا الجزء ما يحتمل جزء الجزء وبالكل ما يحتمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لان كل بالنسبة اليه ففهم الجزء سابق على فهم الكل ولكن المراد من التحليل وتوابعه ان من مقام بيان ثبات الامر بالمعنى ان دلالة العقلية تركب اوضح من قولهم ولكن المراد هو ان انتقال الذهب والنيل على ذلك ما من الفتح من ان يراد المعنى على صورته فتكون دلالات الامر بالدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقته بينهما ولما كان معنى الانتقال هو ذلك شارح المطالع وهذا القول الان في اهل المراد هو فهمه وبالشيء الذي من الفتح هو انتقال اهل الفتح الا في اهل الفتحان ينشأ عن ما اعتقد به السيد على جواب التمسك وتوافق صاحب الاول